المجلس الوزاري الخليجي يستعرض تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية والتحديات التي تواجه دول المنطقة وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الإقليمي

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورته الثانية والستين بعد المائة الذي عقد أمس في دولة الكويت الشقيقة برئاسة عبدالله علي اليحيا وزير الخارجية بدولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، للتحضير لاجتماع الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، وذلك بحضور وزراء الخارجية في دول المجلس، وجاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون.

تم خلال الاجتماع بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس الوزاري، بما فيها متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، والتوصيات والتقارير التي أعدتها اللجان الوزارية والمجالس المتخصصة والأمانة العامة في كافة مجالات التعاون الخليجي المشترك.

وبحث المجلس الوزاري مخرجات الحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والتكتلات العالمية، ونتائج مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين مجلس التعاون وعدد من الدول والمجموعات الدولية.

وتدارس وزراء الخارجية الموضوعات المقرر إدراجها على جدول أعمال أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في دورة المجلس الأعلى الخامسة والأربعين التي ستعقد في مدينة الكويت بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

كما استعرض الوزراء تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية، والتحديات التي تواجه دول المنطقة، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الاقليمي، بما في ذلك الحرب على قطاع غزة وجنوب لبنان، والجهود التي تبذل لتخفيف حدة التصعيد والتوتر والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وتيسير توفير المساعدات الإنسانية للمدنيين، ودعم جهود احلال السلام في المنطقة.

وضم وفد الوزارة المشارك في الاجتماع، السفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام العلاقات الثنائية القائم بأعمال وكيل الوزارة للشؤون السياسية، والسفير صلاح علي المالكي، سفير مملكة البحرين لدى دولة الكويت، والسفير محمد الحيدان رئيس قطاع الشؤون القانونية القائم بأعمال قطاع شؤون مجلس التعاون.

وزير المالية: البحرين تحرص على مواصلة تعزيز مسارات العمل العربي المشترك

أكد الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني حرص مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على مواصلة تعزيز مسارات العمل العربي المشترك للوصول إلى المزيد من التكامل والتعاون على الصعد كافة، مشيراً إلى ما تشهده مسيرة التعاون العربي المشترك من تطور ونماء متواصل في مختلف المجالات، وَخاصةً فيما يتعلق بمجالات التعاون المالي والاقتصادي، بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة ويعود بالنفع والخير على الدول العربية وأبنائها كافة.

جاء ذلك لدى لقاء وزير المالية والاقتصاد الوطني أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك في إطار زيارته لجمهورية مصر العربية الشقيقة لحضور حفل جائزة التميز الحكومي الذي تقيمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث أشار إلى ما تحقق من منجزات طيبة في مسيرة العمل العربي المشترك، وأهمية مواصلة البناء على ما تحقق نحو المزيد من التطلعات والمصالح المشتركة، لافتاً إلى الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك في العالم العربي بما يعود بالخير والنماء لصالح الدول العربية.

وقد حضر اللقاء الدكتورة هالة السعيد مستشار رئيس جمهورية مصر العربية للشؤون الاقتصادية، ونواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وروان بنت نجيب توفيقي وزيرة شؤون الشباب، وفوزية بنت عبدالله زينل سفيرة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية المندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية.

كما جرى خلال اللقاء استعراض سبل تنمية التعاون والتنسيق في كافة المجالات، وخاصة فيما يتعلق بالمجالين المالي والاقتصادي، إلى جانب مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الرأي الثالث

القمة الخليجية الأولى.. وتصريح الشيخ جابر الأحمد رحمه الله

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

في مايو ١٩٨١ عقدت القمة الخليجية الأولى في أبوظبي، بمشاركة سمو الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون الخليجي.. وشهدت القمة التوقيع على النظام الأساسي للمجلس، والاتفاق بأن تكون مدينة الرياض بالسعودية مقرا دائما للمجلس.

ومن أبرز التصريحات التي جاءت خلال القمة الأولى، كان تصريح سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رحمه الله.. ومن يتمعن في ذلك التصريح سيجد أن الرؤية الخليجية ومنذ أكثر من (٤٠ عاما)، كانت ولا تزال واضحة وصريحة، محل اتفاق وإجماع خليجي تام، حتى يومنا هذا.

يقول الشيخ جابر الأحمد رحمه الله: «إن هذا المجلس ليس تكتلاً أو تحالفاً ضد أحد.. وان الغرض من إقامته هو وضع تنظيم عملي شامل لتطوير وتنسيق التعاون القائم بين الدول الخليجية التي تربطها ببعضها البعض علاقات خاصة، نابعة من عقيدتها الإسلامية السمحاء، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، للوصول إلى أفضل صيغة تخدم مصالح دول الخليج والأمة العربية».

كما أعرب سموه رحمه الله، عن إيمانه بأن قيام مجلس التعاون الخليجي كفيل بأن يضع قوة الدول الأعضاء سياسيًا واقتصاديًا على مسار العمل الجدي، لتوطيد الاستقرار في المنطقة، وإبعاد أخطار التدخل الخارجي عنها، وتكريس هذه القوة لخدمة قضايانا القومية.

وقد أكد البيان الختامي للقمة الأولى ١٩٨١، أن أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.. والتأكيد على الرفض المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، مع الإعلان أن «ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين، حلا عادلا، يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة».

والأحد القادم، تستضيف دولة الكويت الشقيقة القمة الخليجية (٤٥)، وبين تصريح أمير الكويت الراحل في القمة الأولى، إلى القمة المقبلة، ثمة تطورات ومستجدات ومتغيرات، شهدتها منظومة مجلس التعاون الخليجي، على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي، كما شهدت المنطقة والعالم تحولات عديدة، وأزمات كثيرة، وظروف لا حصر ولا عد لها.. ولكن بقى كيان مجلس التعاون الخليجي صامدا شامخا، وبقيت الشعوب الخليجية تنتظر المزيد من الإنجازات كانتظارها لهطول أمطار الخير التي نشهدها في هذه الأيام المباركة.

في تصريح سمو الشيخ جابر الأحمد رحمه الله، خلال القمة الأولى، عبارة خالدة، تكتب بماء الذهب، ولا يزال التاريخ الخليجي يحفظها، ويؤمن بها كعقيدة راسخة وأصيلة، حيث قال: «إذا كنا حريصين على أن نؤدي دورنا الإنساني في توفير الرخاء لشعوب العالم، فإننا حريصون أيضا على أن تقابلنا دول العالم بمثله.. كما ان أمن الخليج هو مسؤولية أهله، وهدفنا إبعاد الخليج عن الصراعات والتدخلات الخارجية، ليبقى لأبنائه حقا وأمناً ومسؤولية».

تلك هي الرؤية الخليجية المستدامة.. وهذا ما أسسه القادة الكرام وتمسك به الجميع، في الماضي والحاضر.. ولتؤكد دولة الكويت اليوم، وبقيادة سمو الشيخ مشعل الأحمد الصباح، في شعار القمة الخليجية (٤٥) أن: «المستقبل خليجي».. فاللهم احفظ خليجنا العربي.. وقادته وشعبه.. وأجياله ومستقبله.

أصحاب مجالس بحرينية: حديث وزير الداخلية تأكيد لتعزيز النسيج الاجتماعي والحفاظ على تماسكه

أشاد الإعلامي خالد موسى البلوشي بتصريحات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، التي سلطت الضوء على دور المجالس الأهلية في تعزيز النسيج الاجتماعي والحفاظ على تماسك المجتمع. وأكد البلوشي أن هذه التصريحات تعكس التزام القيادة بتعزيز القيم البحرينية الأصيلة، مشددًا على أهمية المجالس الأهلية كمنصات للتواصل والتلاحم بين أفراد المجتمع، ودورها في نشر الوعي الاجتماعي وترسيخ روح المسؤولية المجتمعية.

وأضاف البلوشي أن الحفاظ على هذه المجالس وتوريث قيمها وأدوارها للأجيال القادمة هو مسؤولية وطنية يجب أن نتحملها جميعًا. وأشار إلى أن هذه المجالس ليست مجرد إرث اجتماعي، بل هي صرح حضاري يعكس القيم البحرينية الأصيلة من التلاحم، والتواصل، والتعاون. وتابع قائلًا إن نقل هذه القيم للأبناء والأحفاد، كما نقلها لنا أجدادنا وآباؤنا، هو واجب علينا لضمان استمرارية دور المجالس الإيجابي في بناء مجتمع متماسك وقائم على الحوار والتفاهم، مما يعزز الهوية الوطنية ويدعم الاستقرار والتنمية.

من جانبه أكد عادل الرويعي، أهمية حديث وزير الداخلية حول دور المجالس البحرينية في الحفاظ على العادات والتقاليد بوصفها إرثًا وطنيًا وحضاريًا.

وأشار إلى أن المجالس البحرينية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على التراث الثقافي، داعيًا إلى نبذ تطرق المجالس للأمور السياسية التي تعتبر تجاوزًا وأمرًا مستحدثًا.

وقال أحمد عبدالله النعيمي: إن شعب البحرين كافة يدين بالطاعة والولاء والبيعة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الى جانب الامتثال لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لكل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن. وأشاد الدعامي إلى نبذ السياسة في المجالس وتحييدها عن الأمور الخارجة عن الإرادة الوطنية، مؤكدًا أهمية الحفاظ على الدور الاجتماعي للمجالس، بوصفها مدارس للأجيال القادمة، لدورها الكبير في الحفاظ على الثقافة المجتمعية وتعزيز الهوية الوطنية.

من جانبه أشار أيوب المناعي على ضرورة الامتثال لدواعي الوحدة الوطنية والشراكة المجتمعية بين أفراد المجتمع، خصوصاً بعد دعوة وزير الداخلية.

وشدد السيد المناعي على أهمية وحدة الصف الوطني واللحمة الوطنية بين مختلف الأطراف، مشيراً إلى أن هذه القيم تعد أساساً لتحقيق الاستقرار والتنمية في المملكة. وأكد أن تعزيز الشراكة المجتمعية يسهم في تعزيز التلاحم والتضامن بين أفراد المجتمع، مما يعزز من قوة الوطن وقدرته على مواجهة التحديات.

كما اوضح محمد بن سعيد المنصوري ان الحوار الذي أجراه وزير الداخلية كان المعنى الحقيقي لمفهوم الحوار فقد تطرق الى جميع المناحي التي تمس الوطن والمواطن والهوية فقد تكلم في كثير من المحاور وتطرق إلى الامن والسلام والخطاب الديني ودور المساجد ودور العبادة ودور المجالس السلامة المرورية وهموم المواطن والدور المجتمعي ودور ووزارة الداخلية وأهميتها في المجتمع.

وأضاف أن المتتبع لهذا الحوار يدرك أن وزير الداخلية لصيق بالمواطن مدرك ومتفهم بالدرجة الأولى لهموم المواطن وحريص على أمن وسلامة الوطن والمواطن كيف لا يكون كذلك وهو مواطن مخلص لوطنه قبل أن يكون وزيرا للداخلية.

○ خالد البلوشي.

○ عادل الرويعي.

○ محمد بن سعيد المنصوري.

○ أيوب المناعي.

اجتماع مشترك بين المواصلات والأشغال والغرفة يبحث تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

عقد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، والمهندس إبراهيم بن حسن الحواج وزير الأشغال، اجتماعًا مشتركا، مع السيد سمير عبدالله ناس رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، ووفد من الغرفة.

وخلال الاجتماع، أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات استمرار تعزيز أوجه التعاون والشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص في شتى المجالات خاصة ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية ورفع جودة الخدمات اللوجستية، وذلك بما يسهم في تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشار إلى دور غرفة تجارة وصناعة البحرين باعتباره شريكًا رئيسًا في مختلف مسارات التنمية، وأهمية تشجيع الشراكات الاستثمارية بما يزيد من تنافسية الاقتصاد الوطني وتنوعه، ويدعم أهداف التنمية المستدامة بالتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

فيما أشار المهندس إبراهيم بن حسن الحواج، وزير الأشغال، إلى أن الجهود مستمرة بالشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية وضمان استدامتها وتحسين جودة المرافق والخدمات العامة، بما ينعكس إيجابًا على زيادة استقطاب الاستثمارات وبلوغ الأهداف التنموية والحضرية المنشودة امتدادًا لما تحقق في العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، بدعم مستمر من صاحب السمو المَلكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأكد أن غرفة تجارة وصناعة البحرين، كشريك من القطاع الخاص، تضطلع بدور بارز في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع والخطط التنموية لتحقيق المزيد من المنجزات بما يعود بالخير على الوطن والمواطن.

من جانبه، أعرب سمير عبدالله ناس رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، عن شكره وتقديره لحكومة مملكة البحرين على اهتمامها بتقديم حلول مبتكرة لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار والتنافسية الاقتصادية ودعم القطاع الخاص كشريك استراتيجي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

مندوب البحرين لدى الأمم المتحدة: حرص بحريني على تعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

شارك السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله، المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، في أعمال المؤتمر الوزاري بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني، والذي تستضيفه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مركز فيينا الدولي خلال الفترة ٢٦ -٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤.

وقد ألقى المندوب الدائم بيان مملكة البحرين خلال الجزء الوزاري للمؤتمر، منوهًا بالدور الريادي والمركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، مؤكدًا حرص مملكة البحرين على تعزيز علاقتها مع الوكالة بهدف تطوير قدراتها الوطنية في المجالات السلمية للطاقة الذرية والنووية، وتطلعها إلى المزيد من التعاون المثمر والبنّاء مع الوكالة.

يُذكر أن المؤتمر الوزاري يهدف إلى التشجيع على الحوار وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تطوير وتطبيق التقنيات النووية مع التركيز على تغيُّر المناخ، والصحة، والسلامة الغذائية والأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، والتكنولوجيا الإشعاعية الداعِمة لهذه المجالات.

وزارة الصحة: افتتاح ٤٢ صيدلية خلال العام الحالي وإغلاق ٥١

أكّدت وزارة الصحة مواصلة دعم وتطوير مختلف مجالات الصيدلة وتعزيز دورها في الرعاية الصحية من خلال مجموعة من المبادرات والسياسات، التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للقطاع الصحي ورفع مستوى جودة خدماته المقدمة.

وأشارت الوزارة في سياق ردّها على السؤال المقدّم من علي صقر الدوسري عضو مجلس النوّاب، إلى ما تقدّمه من برامج تدريب وتأهيل للصيادلة والكادر الصحي المرتبط بالصيدلة لرفع كفاءتهم، وزيادة معرفتهم بالجوانب القانونية والتنظيمية، حيث قامت الجهات المعنية بوضع الاشتراطات والمعايير لترخيص الصيادلة وضمان جودة الخدمات المقدمة. وفي هذا الإطار نوّهت الوزارة إلى متابعة تنفيذ خطط تنظيم سوق الأدوية وضمان جودتها وسلامتها عبر استمرار المراقبة الدورية على الصيدليات للتأكد من التزامها بالمعايير المحددة، في الوقت الذي اتخذت فيه عددا من الإجراءات لتسهيل الاستثمار وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في قطاع الأدوية.

وبهدف مواكبة آخر التطورات في مجال الصيدلة لتلبية الأهداف الاستراتيجية لتحقيق منظومة صحية منهجية ومتكاملة للرعاية الصحية، لفتت الوزارة إلى استمرار عقد المؤتمرات والمعارض لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال الصيدلة، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية، بالإضافة لتوعية المجتمع بأهمية استخدام وتناول الأدوية بشكل صحيح.

وبشأن عدد الصيدليات الجديدة التي تم افتتاحها في مملكة البحرين خلال الفترة من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٣ قالت الوزارة إنها بلغت ٨٩ صيدلية، فيما شهد العام الحالي افتتاح ٤٢ صيدلية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنّ عدد الصيدليات التي أغلقت خلال ذات الفترة بلغ ٥١ صيدلية، وترجع أبرز الأسباب التي أدت الى إغلاق هذه الصيدليات إلى أمور وإجراءات داخلية تتعلّق بمشغلي تلك الصيدليات.

○ علي الدوسري.